جامعة خضوري/فرع العروب

الفصل الدراسي الثاني:
2024-2023

مبادئ الاقتصاد الزراعي

د. عبد الغني حمدان

الاقتصاد الزراعي

أ. د. رحمن حسن الموسوي

دار أسامة

الاقتصاد الزراعي

Agricultural of Economic

تأليف

أ.د. رحمن حسن الموسوي

دار أسامة للنشر والتوزيع

عمّان - الأردن

الفصل الثالث عشر

التخطيط الزراعي

مفهوم التخطيط الزراعي

لقد اتضح للجميع سواء في الدول النامية أم المتقدمة منها، بأنه لا يمكن تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي دون حصر إمكانات وموارد هذه الدول بكافة معطياتها المادية والبشرية والمالية والقيام بتوجيه هذه الإمكانات على النحو الذي يحقق ذلك النمو الاقتصادي في أقل ما يمكن من تلك المعطيات وهذا من غير الممكن القيام به دون اللجوء إلى التخطيط، فالتخطيط عملية معقدة لها وجوه عديدة ومعانٍ مختلفة، تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية لذلك عندما نريد أن نتعرف على مفهوم التخطيط فيجب أن نتعرف عليه من خلال اتجاهين مختلفين، فالاتجاه الأول يرمي نحو الاقتصاد المخطط أو ما نسميه أحياناً بالتخطيط المركزي، والاتجاه الثاني فإنه يرمي إلى التخطيط الشامل للاقتصاد، وهذا يعنى بالاقتصاد في جميع متغيراته ومعطياته الاقتصادية.

وعندما نعرف التخطيط علينا أن نأخذ بأكثر من تعريف فالرأسماليون يعرفونه من خلال ما عرفه الأستاذ م.ل سمث M.L.Smith ، بأن التخطيط يعني المبادأة والرقابة والتنظيم للنشاط الاقتصادي بمعرفة الدولة تحقيقاً لهدف معين في فترة زمنية محددة. أما الاشتراكيون على لسان الأستاذ أوسكار لانكه فيعرف التخطيط بأنه مجموعة من الوسائل اللازمة التي تخضع لسير وعمل القوانين الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

ولا يختلف تعريف الشيوعيين للتخطيط كثيراً عن تعريف الاشتراكيين، حيث يعرفونه بأنه وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار وتصبح إدارة المشروع مسؤولة أمام هذه السلطة بدلاً من أقلية مسيطرة من حملة الأسهم.

فالتخطيط إذن هو الأسلوب العلمي الذي تتبعه المجتمعات الاشتراكية أو الرأسمالية على حد سواء،لأجل تنظيم عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال حصر الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها بكل كفاءة وجدارة علمية وعملية.

ومن خلال ما تم طرحه من تعريفات مختلفة لمفهوم التخطيط فيمكن استنتاج السمات الرئيسة التي يتسم بها التخطيط على جميع الأصعدة وعلى اختلاف النظم الاقتصادية بما يأتي:

1- يعد التخطيط وسيلة وليس هدفاً، وهذه الوسيلة يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلالها بأقل التكاليف.

2- يتميز التخطيط بأنه الأسلوب العلمي، لأنه يستند على أسس علمية رصينة.

3- التخطيط وسيلة حيادية يمكن استخدامه وتطبيقه في مختلف النظم الاقتصادية.

ومن خلال تلك التعاريف والاستنتاجات فإن للتخطيط أهدافاً عديدة تكاد أن تلتقي جميعها بقاسم مشترك واحد ولكي نتعرف على هذه الأهداف يمكن ذكرها بالصورة الآتية:

أ- **أهداف التخطيط في الاقتصاد الرأسمالي:**

1- يؤدي إلى تحقيق كامل لاستثمار الموارد البشرية والمادية والمالية كما يؤدي إلى تفادي الوقوع في الأزمات والدورات الاقتصادية وكذلك الحد من انتشار البطالة.

2- زيادة في معدلات نمو الدخل القومي .

3- التنمية الشاملة لكافة القطاعات الاقتصادية.

ب- **أهداف التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي :**

1- استثمار كافة الموارد الإنتاجية البشرية والمادية والمالية استثماراً أمثل.

2- سيادة الملكية الجماعية لرأس المال وينعكس ذلك على إلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

3- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع .

4- العمل على إيجاد هياكل تنظيمية تسمح للعاملين بالمشاركة في إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية للاقتصاد .

ج- **أهداف التخطيط في اقتصاد الدول النامية:**

1- العمل على خلاص هذه الدول من التبعية الاقتصادية للبلدان المهيمنة اقتصادياً .

2- تعجيل النمو الاقتصادي وذلك عن طريق استغلال أمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة.

3- خلق قطاع عام يقوم بتوجيه الاقتصاد القومي عن طريق وضع خطط اقتصادية شاملة.

أما مفهوم التخطيط الزراعي فإنه يعد الأسلوب المنسق الذي تعتمده إدارة القطاع الزراعي بهدف الوصول إلى مستويات إنتاجية عالية، آخذين بنظر الاعتبار متطلبات الاقتصاد الوطني واستغلال كافة الإمكانات المتاحة بهدف تجديد إعادة العملية الإنتاجية في المستقبل، وهناك جملة من الأهداف التي يسعى التخطيط الزراعي إلى تحقيقها وهي:-

1- الكفاية الإنتاجية : فبالإمكان تحقيق هذا الهدف عن طريق توزيع الموارد الموجودة على إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية .

2- عدالة التوزيع وكفايته وتحقيق المستوى الأفضل لمستوى المعيشة: حيث يتم الوصول إلى هذا الهدف عند اتخاذ القرارات التي تساعد على نمو الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات تؤمن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية .

المبادئ الرئيسة للتخطيط الزراعي

يعد التخطيط الزراعي من الوسائل العلمية، التي يمكن استعمالها من خلال الجهود الواعية والرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية في القطاع الزراعي، فيتم اختيار أدواته وآلياته وفق مبادئ رئيسة، لا بد من اعتمادها لأجل وضع خطط علمية مدروسة تؤدي إلى أهداف تلك الخطط وعليه تمكن دراسة مجموعة من المبادئ الرئيسة للتخطيط الزراعي فيما يأتي:-

1- **الوضوح التام لبرنامج التخطيط** : يجب أن تتسم كافة البرامج التخطيطية بالشفافية من حيث الاتجاهات الرئيسة لمعالم التخطيط الزراعي وأن لا تحصل أية تناقضات في عملية تطبيق تلك الخطط لكي نضمن بلوغ القطاع الزراعي بطريقة متوازنة في عملية التنمية الاقتصادية باتجاه سير القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكي يتم تحقيق الأهداف المطلوبة من تلك الخطط والبرامج .

2- **إمكان التكامل في أجزاء البرنامج التخطيطي لوحدات المزرعة المختلفة:** يُرى من الوجوب في إمكان التنسيق بين الخطط المزرعية المرسومة للقطاع الزراعي التكامل في جميع أجزاء هذه الخطط، ضمن خطة مدروسة لكافة فروع هذا القطاع، تمثل الهيكل العام الذي تسير بموجبه جميع الوحدات الزراعية المكونة للقطاع الزراعي مما يضمن تحقيقها لجميع الأهداف المرسومة لها.

3- **مبدأ إلزامية تنفيذ الخطة:** عند الانتهاء من وضع الخطة الزراعية للقطاع الزراعي يُرى ضرورة تفعيلها من خلال مبدأ إلزامية تنفيذها، لكي لا يكون هناك إهمال لبعض أجزاء هذه الخطة مما ينعكس ذلك على عملية بلوغ أهداف الخطة المرسومة .

4- **مبدأ الديمقراطية:** يتيح هذا المبدأ إعطاء الفرص الملائمة لإنجاح عملية إعداد الخطط الزراعية وذلك باتساع أكبر عدد ممكن من القطاع الزراعي للمشاركة في وضع وإعداد تلك الخطط وهذا ما ينطوي عليه تحقيق أفضل في عمليات تنفيذ تلك الخطط.

5- **متابعة تنفيذ الخطة:** من الضروري جداً في عملية تنفيذ الخطة متابعتها بواسطة أجهزة رقابية تنبثق من اللجان المشاركة في رسم الخطة مما تنعكس نتائج هذه المتابعة لضمان نجاح أهداف الخطة.

6- **مبدأ موضوعية الخطة:** عندما يراد النجاح للخطط التي تهدف إلى تنمية قطاع من القطاعات الاقتصادية، ضرورة دراسة إمكانات ذلك القطاع لأن تحقيق تلك الأهداف مرهون بتلك الإمكانات، وإن الابتعاد عن الأخذ بهذا المبدأ سيؤدي حتماً إلى فشل تلك الخطط في عملية التنفيذ.

أدوات التخطيط

لقد استخدمت أدوات عديدة في عملية التخطيط وأن مصدر جميع هذه الأدوات ينبثق من مركزين رئيسين يختلف الواحد عن الآخر في كافة نظمه الاجتماعية والسياسية وهما التخطيط الاشتراكي الذي نشأ وترعرع في الاتحاد السوفياتي القديم (المنحل) والآخر التخطيط الذي نشأ في البلدان الرأسمالية وخاصة في أوروبا الغربية.وكل من هذين النظامين قد عرفت أهدافه، فبالنسبة للأول يهدف إلى تحقيق التوجيه التفصيلي لعمليات

الإنتاج التي تحدث في المجتمع السوفياتي بكامله، وعلى أثر ذلك تم امتلاك الدولة الاشتراكية لجميع وسائل الإنتاج ويوجه المجتمع لكي يديرها بنفسه.

أما المصدر الثاني للتخطيط، فقد اختلف عما عليه في الدولة الاشتراكية، وقد ينبثق من الرغبة في فهم الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي ككل، وبحكم عوامل كثيرة فقد شعر النظام الرأسمالي بضرورة تقليد بعض النجاحات التي حصلت في التطبيقات الاشتراكية عند ملاحظته الإحصائيات المتعلقة بالحسابات القومية والاجتماعية التي كانت تجري في خضم تلك التطبيقات كما كان له دور تأثر هذا النظام بالأفكار والمفاهيم الكينزية مقترنة بتحليل اقتصاديات السوق مروراً بتطورات لاحقة إلى أن وصلت إلى النماذج الاقتصادية الكلية القياسية. وقد ساد الاعتقاد في الدول الرأسمالية بأن الكثير من القرارات التفصيلية يمكن أن يترك اتخاذها إلى المشروعات الفردية، ويقتصر التوجيه الحكومي على التدخل غير المباشر باستخدام عدد محدود من الأدوات، وأن الظروف التي لازمت الحرب قد زادت من تدخل الحكومة إلى حد ما، وأن هذا التدخل المباشر كان مقتصراً بصفة عامة على السلع ذات الأهمية الخاصة، أو التي تدخل أساساً في العمليات الحربية . وقبيل سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي (المنحل) وأوروبا الشرقية كان هناك تقارب محدود بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فنلاحظ مثلاً تجربة اعتبار النقود مقياساً للقيم التي عارضها النظام الاشتراكي لفترة طويلة، أخيراً أخذ بالاعتقاد بهذه التجربة، وكذلك أخذ النظام الاشتراكي النظر إلى الاقتصاد نظرة شمولية وعمومية بعد أن بقي زمناً ليس بالقليل واضعاً إيمانه بنظرة ضيقة ومحدودة، وأخذ بقبول شيء من اللامركزية، أما الدول الرأسمالية فإنها أخذت تتأثر بطرق البحث الأكثر تفصيلاً والمرتبطة بتحليل (المستخدم – المنتج) . وكثير من التجارب قام بدراستها كل من الجانبين الرأسمالي والاشتراكي ونال كل طرف إعجاب الطرف الآخر.

بعد أن استعرضنا آلية اختيار وسائل التخطيط الزراعي من خلال وجهتي نظر النظامين الرأسمالي والاشتراكي وحاولنا التعرف على مفارق الاختلاف ومحطات الالتقاء بين هذين النظامين وجبت علينا دراسة هذه الآليات والتعرف عن كثب على تلك الأدوات الرئيسة التي تستخدم في عمليات التخطيط الزراعي، حيث يتم استخدام مجموعة من

الأدوات تساعدنا في إعداد الخطة المزرعية لكي نتعرف من خلالها على المستوى الاقتصادي المتوقع حصوله خلال فترة تنفيذ الخطة وسوف نذكر هذه الأدوات فيما يأتي:-

أولاً – **استخدام المؤشرات التخطيطية:** وهي عدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس معدلات النمو التي تحصل في البناء الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المزرعة أم على مستوى القطاع الزراعي وذلك خلال فترة تنفيذ الخطة. وأن هذه المؤشرات تكون متممة بعضها للبعض الآخر وتستعمل لعدة مراحل قبل إعداد الخطة وأثناء إعدادها، وعند عملية التنفيذ لتكون عملية المقارنة في حالات التغيير سهلة . وأهم هذه المؤشرات التي تستخدم في التخطيط الزراعي هي :

1- **المؤشرات العينية** : ومن المؤشرات العينية التي تستخدم بكثرة ما يعبر عنها بالوزن (كيلو غرام أو وزنة أو طن) أو بالطول (سم، متر، كيلو متر) أو بالحجم (متر مكعب، سم^3، لتر) وإلى آخره. جميع هذه المؤشرات تستخدم للقياس لغرض المساعدة في التعرف على حالة التطور والنمو الذي يحدث في مجال الإنتاج الزراعي على مستوى المزرعة عموماً.

2- **المؤشرات الكمية** : وهي المؤشرات التي تعبر إما عن الكمية كالتعبير عن حجم الناتج أو التعبير عن المساحة المزروعة بعدد الدونمات أو التعبير بها عن عدد الحيوانات في المزرعة، أو عدد العاملين، قيمة الناتج، حجم المصاريف في العملية الإنتاجية، حجم رأس المال المستثمر ومؤشرات كمية أخرى . ونلاحظ أن هذا النوع من المؤشرات يعطي وضوحاً دقيقاً ومفصلاً عن إمكانات المزرعة من خلال تلك المؤشرات لتمكن المخطط من رسم خطة علمية يعكس من خلالها إمكانات المزرعة بصورة دقيقة.

3- **المؤشرات النوعية**: يعبر هذا المعيار من المؤشرات عن التطور النوعي الذي يحصل في العملية الإنتاجية كأن يكون في قياس مستوى إنتاجية العمل أو زيادة الغلة الدونمية أو زيادة في إنتاجية الحيوان من الحليب أو اللحم ومن خلال هذه المؤشرات النوعية يتبين لنا مقدار حجم التطور النوعي الحاصل في المزرعة عند تنفيذ الخطة الإنتاجية.

4- **المؤشرات الحسابية:** تعد هذه المؤشرات من المعايير التي تستخدم في عملية التحليل الاقتصادي التي تجري في المزرعة، كأن تعبر أحياناً عن الحجم الأمثل لعدد الحيوانات، أو تعبر عن أفضل مستوى إنتاج زراعي، أو تساعد في الكشف عن المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج المختلفة الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك تعطي دليلاً واضحاً للمخطط الزراعي بوضع خطة ملائمة للمزرعة وفق المعطيات المتوافرة لديه .

5- **المؤشرات النقدية:** وتستخدم هذه المؤشرات في قياس العمليات الاقتصادية بوحدات قياس نقدية، مثلاً يراد التعبير عن قيمة الناتج بصورة نقدية، أو التعبير عن تكاليف الإنتاج الزراعي أو التعبير عن عائد عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية. وجميع هذه المؤشرات تساعدنا في تحديد حجم الإنتاج أو تحديد حجم الاستثمار وبيان الدخل المزرعي الكلي والصافي وكذلك تحديد حجم الأجور المطلوبة لدفع استحقاقات العاملين بالمزرعة وكذلك تستخدم هذه المؤشرات في إعداد الخطط المالية للمزرعة.

6- **مؤشرات الكفاءة الاقتصادية:** تفيد هذه المؤشرات في التعبير عن مستوى الزيادة في الإنتاج وإنتاجية العمل الزراعي، وكذلك من خلالها يمكن التعرف على مقدار الدخل الإجمالي والدخل الصافي أو الأرباح المتحققة في المزرعة، وبالإمكان استخدام هذه المؤشرات في التعبير عن إنتاجية وحدة النقد المستثمرة في العملية الإنتاجية، ومن خلالها يمكن أن نتصور بوضوح النقص الحاصل في كلفة الإنتاج الزراعي، كما تعبر أيضاً عن طبيعة وكفاءة معامل استرداد رأس المال المستثمر .

ثانياً **الموازين التخطيطية** :- تعتمد هذه الموازين لكي تساعد في إعداد مختلف أنواع الخطط وعلى رأسها الخطط الزراعية لكونها تؤدي إلى الربط بين الجانب العيني والمالي، وتشتمل الموازين التخطيطية على جوانب عديدة منها : الموازين المادية والموازين النقدية والموازين المالية وموازين العمل. وكل هذه المعايير في هذا المؤشر تحقق أكبر قدر من التوافق والانسجام بين القرارات التخطيطية المختلفة، فهي تضمن توزيع الموارد توزيعاً تنسجم والاستخدامات المختلفة لها مما يساعد على تحديد مستويات منسجمة من الإنتاج الزراعي في مختلف الفروع المكونة للمزرعة.

ثالثاً. **أسلوب البرمجة الخطية**: يعد هذا الأسلوب من أكثر أساليب بحوث العمليات انتشاراً ويستخدم على مستوى المزرعة عند تخصيص المساحة الكلية للمزرعة مع مستلزمات الإنتاج المتيسرة فيها لإنتاج عدد من المحاصيل، والمشكلة التي يحلها هذا الأنموذج هي مشكلة التخصيص الأمثل للموارد المزرعية المتوفرة فيها عدد من المحاصيل المرغوب في إنتاجها .

فأنموذج البرمجة الخطية تدور مشكلته إذن حول توزيع كميات محدودة من الموارد الإنتاجية على استخدامات بديلة متنافسة أو نشاطات إنتاجية متنافسة على هذه الموارد بهدف تحقيق التوليفة المثلى من المحاصيل المنتجة، حيث أن الهدف هو الذي يحقق أعلى ربح ممكن لمزيج هذه المحاصيل أو أقل كلفة لإنتاجها .

وأسلوب البرمجة الخطية من الأساليب الرياضية التي تهدف إلى حل المشكلات الاقتصادية والإدارية والتوصل إلى القيمة العظمى أو الدنيا للأنموذج . ويبحث الحل إما عن القيمة العظمى للحالات التي تهدف إلى تحقيق أعلى إنتاجية أو أعلى ربح ممكن، وإما عن القيمة الدنيا للحالات التي تهدف إلى تحقيق مستوى الإنتاج بأقل كلفة ممكنة من المال أو من مستلزمات الإنتاج أو من القوى العاملة أو من وقت العمل.

أنواع الخطط الزراعية

1. خطط حسب العامل الزمني حيث تقسم حسب هذا المؤشر إلى الأنواع الآتية:

أ ـ **الخطط طويلة الأجل** : وتعنى هذه الخطط بالبرامج الإنمائية طويلة الأمد، تمتد ما بين 10- 25 عاماً، وتتسم هذه الخطط بأنها تؤتي ثمارها ليس بفترة قصيرة من الزمن، حيث تتطلب سنوات طويلة في عملية تطبيق هذه الخطط ومثال على تلك الخطط التغيير في بنية الاقتصاد القومي من خلال نقلة تطويرية كبيرة لبعض قطاعات الاقتصاد أو إقامة مشروعات ضخمة تتطلب في إقامتها سنوات طويلة .

يعد هذا النوع من الخطط التي تحتل الصدارة في تخطيط الاقتصاد الوطني، حيث يسمى أحياناً بالتخطيط المستقبلي الذي يعني التنبؤ العلمي الذي يعلل اتجاهات التطور والنمو الاقتصادي لفترات طويلة نسبياً، وهو لا يعني الابتعاد عن الواقعية، إذ يبنى على قاعدة حقيقية ثابتة ويسير وفق قوانين اقتصادية وموضوعية. كما أنه يعد نقطة الانطلاق لوضع الخطط المستقبلية التي تجد مهامها في نقاط واضحة . والخطط طويلة

الأجل تعد بشكل أساس لإحداث ما يمكن إحداثه من تغييرات جوهرية في قطاعات الاقتصاد الوطني، والخطط طويلة الأجل تتضمن جملة من المتغيرات الأساسية يمكن ذكرها بما يأتي :

1- إقامة وحدات مزرعية اقتصادية ذات أنماط تعاونية مثل الجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة وغيرها من المؤسسات التعاونية الأخرى.
2- إدخال التحسينات الفنية على القطاعات الزراعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
3- القيام بالاستثمار الاقتصادي في مناطق لم يتم بها الاستثمار لمشاريع كبيرة تستغرق وقتاً طويلاً .
4- اعتماد العدالة في توزيع عناصر الإنتاج في مناطق مختلفة من البلاد بصورة متوازنة وحسب خطط اقتصادية ملائمة لتلك المناطق.
5- تحقيق أفضل كفاءة اقتصادية للقطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق التخصص والتكامل.

ب ـ الخطط متوسطة الأجل: وهذا النوع من التخطيط ينفذ خلال فترة زمنية متوسطة تكاد أن لا تتجاوز عملية تنفيذها أكثر من خمس سنوات وأحياناً تمتد هذه الخطط من (3 – 7) سنوات وغالباً ما يسمى هذا النوع من الخطط بالخطط الخمسية . وتعد هذه الخطط أداة فعالة في إيجاد التماثل والتقارب ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . كما أن هذه الخطط ملزمة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، لأنها تتضمن وسائل عديدة في تحقيق الأهداف وتأمين مستلزماتها المادية والبشرية، وتعد هذه الأهداف ملائمة للمشاريع في وضع خططها الخاصة ومن خلال هذا السرد يتبين لنا أن الخطط متوسطة الأجل دليل ملائم لاعتمادها في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإدخال عوامل التكنولوجيا الجديدة في مجال الإنتاج الزراعي.

ج ـ الخطط قصيرة الأجل: إن هذا النوع من الخطط يعد جزءاً من الخطة الخمسية، ويتطلب تنفيذه فترة زمنية أمدها سنة واحدة لذا يطلق عليها أحياناً بالخطط السنوية . وتنفذ هذه الخطط عادة في السنة التي تلت وضعها، وتعد هذه الخطط من الوسائل الفعالة لتنفيذ أهداف الخطة، وأن الخطط السنوية على غاية من الأهمية وذلك للأسباب الآتية:

أ . تعد هذه الخطط من المؤشرات التي تحدد الخلل والانحراف في بعض أجزاء الخطة الخمسية وتصويب هذه الانحرافات .

ب – عند القيام بعمليات تنفيذ هذه الخطط بالإمكان اكتشاف مصادر إنتاجية جديدة يؤدي استخدامها ليس فقط لتنفيذ مهام الخطط الخمسية وإنما إلى تجاوز نسبة تنفيذ هذه المهام .

ج- **الخطط القصيرة التي تكون أقل من سنة:** وتسمى غالباً بالخطط الجارية، والخطط الجارية ما هي إلا عبارة عن أجزاء من الخطط السنوية، وتوجد أنواع مختلفة من الخطط الجارية في القطاع الزراعي بالإمكان أن نذكر منها ما يأتي:

1- توضع للإنتاج النباتي في المزرعة أو في القطاع الزراعي خطط موسمية تتراوح آجالها للفترات الزمنية (لمدة ثلاثة أشهر أو شهرية أو أسبوعية) وفي ضوء هذه الخطط يجب تحديد كل خطوة إنتاجية للمحاصيل المختلفة ولكافة العمليات الزراعية التي ينبغي إنجازها في المزرعة .

2- توضع للإنتاج الحيواني في المزرعة أو في القطاع الزراعي خطط جارية تتراوح فتراتها الزمنية (لمدة شهر أو أسبوع أو يوم واحد) .

والجدير بالذكر أن ما نبغيه من وضع جداول زمنية لكل خطة هو لبلوغ مجموعة من الأهداف نذكرها باختصار شديد :

1- ضمان دقة تنفيذ الخطة .

2- مواجهة كافة التغييرات التي تطرأ خلال فترة التنفيذ .

3- بلوغ الأهداف المرسومة في الخطة .

2- **خطط تصنف حسب إمكانية إلزام تنفيذها :**

تصنف الخطط حسب هذا النوع إلى نوعين من الخطط وذلك حسب درجة إلزامها بالتنفيذ وهي:

أ- الخطط الرسمية

ب- الخطط التأشيرية

ونعني بالخطط الرسمية تلك الخطط التي توضع من الأجهزة المركزية للتخطيط بشكل رسمي لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة والقطاعية وتعتمدها كثير من الدول وخاصة الدول الاشتراكية (السابقة) وكثير من الدول النامية حالياً إن المبررات

التي تعطى إلى مركزية الخطة لما تتضمنه هذه الخطط والبرامج من أهداف ينبغي تحقيقها في تلك الدول، وثانياً يعطى مبرر الإلزام بتنفيذ الخطة هو وجود جهات عديدة عليها مسؤوليات محددة يقابلها صلاحيات وتخويل للعمل على تنفيذ البرامج التي تحتويها تلك الخطة ضمن الإطار الزمني المحدد لها .

أما النوع الثاني وهي الخطط التأشيرية، فهي عبارة عن مؤشرات عامة، تمثل المسارات التي يتوقع واضعو هذه الخطط أن يسير عليها الاقتصاد القومي خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة واغلب هذه الاتجاهات التأشيرية هي عبارة عن بدائل مختلفة وضعت ضمن افتراضات يتبناها راسمو تلك الخطط. وتهدف أغلب هذه الخطط إلى تسهيل مهمة الوحدات الاقتصادية التي يتألف منها الاقتصاد القومي للسير على ما يهتدى بهذه المؤشرات في كافة خططها الاستثمارية والإنتاجية السنوية المتوسطة، وللدولة أثر رئيس في تسهيل بلوغ الأهداف التي تتضمنها هذه الخطط من خلال سياساتها الهادفة لتشجيع الاتجاهات المرغوبة في حركة الاقتصاد وعزل الاتجاهات غير المرغوبة منها .

3- **خطط تصنف حسب درجة الشمول :**

يصنف هذا النوع من الخطط حسب درجة الشمول أحيانا إلى عدة أنواع وهي:

أ- خطط شاملة : وتشتمل هذه الخطط الاقتصادية على جميع فروع النشاط الاقتصادي التي تتضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسة، الزراعي والصناعي و التجاري .

ب - خطط جزئية : ونعني بهذا النوع من الخطط الاقتصادية، هو إعداد خطة اقتصادية لفرع أو لقطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي وتنفيذها، كخطة للقطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي، أو قطاع التجارة والخدمات.

ج- خطط قومية : وتشتمل هذه الخطط الاقتصادية على جميع أقاليم الدولة الواحدة .

د – خطط إقليمية: تتخصص هذه الخطة على مستوى إقليم واحد من بين أقاليم الدولة.

4- **خطط تصنف وفق الهيكل التنظيمي للاقتصاد القومي**

يمكن تقسيم هذا النوع من الخطط حسب مؤشرات معينة إلى الأنواع الآتية:

أ- الخطط الاقتصادية العامة وتضع هذه الخطط على مستوى الاقتصاد الوطني بكامل قطاعاته الاقتصادية.

ب - خطط اقتصادية إقليمية، تضع هذه الخطط للأقاليم أو المحافظات .

ج - خطط الوزارات والقطاعات الاقتصادية .

د - خطط الوحدات الإنتاجية .

وترتبط هذه الخطط جميعاً فيما بينها ارتباطاً وثيقاً في ظل اقتصاد مخطط.

5- خطط تصنف حسب طرق تنفيذها :

تصنف هذه الخطط حسب طرق تنفيذها إلى الأنواع الآتية :

أ- الخطط المباشرة وهذا النوع من الخطط يكون تنفيذه ملزماً ومباشراً وذلك لكون السلطة التخطيطية تمتلك وسيلة التحكم بالوحدات الإنتاجية .

ب- الخطط غير المباشرة : حيث لا تخضع هذه الخطط بصورة مباشرة إلى التنفيذ ولم يكن هناك التزام قوي في تنفيذ الخطة اتجاه واضعي السياسة الاقتصادية.

الشروط الضرورية لوضع الخطة الزراعية

عند القيام بوضع الخطة الزراعية لا بد أن تتسم هذه العملية بوجود جملة من الشروط الأساسية والضرورية في وضع هذه الخطة حيث تتوافر في هذه الخطة سواء على مستوى المزرعة كانت أم على مستوى القطاع الزراعي العديد من المبادئ والأسس الضرورية نذكرها فيما يأتي: -

1- النظرة الشمولية : لم يكن هناك نجاح في تنفيذ خطة زراعية مقتصرة على دراسة موردية محددة، دون أن تتسم العملية التخطيطية لها بالشمولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن قسماً من الموارد التي تدخل في أجزاء الخطة قد تكون نادرة وهذا يعني وضع موانع موردية للحيلولة دون تنفيذ الخطة الزراعية . إن شمولية التخطيط الزراعي التي تتطلبها الخطة الزراعية تتضمن التخطيط لكافة المتغيرات الاقتصادية وما يرتبط بها من انعكاسات إيجابية على كافة مرافق الاقتصاد الوطني، وليس من المنطق التخطيطي عند وضع الخطة الزراعية أن تقتصر مفردات هذه الخطة على متغير واحد دون دراسة مجموعة من المتغيرات التي يتطلب زجها أثناء عملية التخطيط، لأن الخطة الزراعية يتطلب سيطرتها على كافة الموارد الاقتصادية الزراعية سواء نشاطاتها نباتية كانت أم حيوانية .

2- مركزية وضع الخطة الزراعية ولامركزية تنفيذها : يعني هذا الشرط بأن التخطيط لرسم أية خطة زراعية ضرورة أن تكون كافة قراراتها مركزية وذلك لأن ما تدخل من معطيات لإغناء الخطة الزراعية هي نفس المعلومات والإحصاءات للوحدات الإنتاجية التي تعد لها تلك الخطط الزراعية ولكي لا تكون بعيدة عن واقعية القطاع

الزراعي، في الوقت الذي يكون فيه تنفيذ هذه الخطط لا مركزياً بالنظر لما ينطوي عليه القطاع الزراعي من انعكاسات بيئية وبيولوجية تتطلب قدراً كبيراً من المرونة في استخدام الموارد الزراعية لتنفيذ تلك الخطط الزراعية، مما ينعكس هذا الشرط الضروري على نجاح تحقيق أهداف الخطة الزراعية .

3- تطابق الخطة الزراعية مع الواقع الزراعي : إن الإفراط في إغراق القطاع الزراعي بخطط زراعية غير واقعية تحول دون تحقيق أية أهداف لهذه الخطط أولاً، وهدر للموارد المستخدمة في رسم الخطة الزراعية ثانيا، وعليه ضرورة اتسام الخطة الزراعية سواء للمزرعة كانت أم للقطاع الزراعي بصيغة واقعية، منسجمة تماماً مع الإمكانات المتاحة من الموارد المادية أو البشرية، وهذا ما تتم ملاحظته دائماً في خطط اقتصاديات البلدان النامية من خطط زراعية طموحة مغرقة بالتفاصيل متجاوزة في إمكاناتها الموردية ولذلك تأتي بنتائج معكوسة وسلبية على تطبيق تلك الخطط الزراعية .

4- مرونة الخطة الزراعية : نظراً لما يتسم به القطاع الزراعي من متغيرات مفاجئة سواء هذه المتغيرات اقتصادية كانت أم بيئية أم بيولوجية فإن ذلك ينعكس أيضاً على مدى استجابة الخطة، أي قدرتها على المتغيرات التي ستطرأ على القطاع الزراعي لواحدة أو أكثر من المتغيرات التي يتم ذكرها، ولذا يعد اتسام الخطة الزراعية بهذه الميزة أو الخاصية من أولويات نجاح تنفيذها في القطاع الزراعي . وتصبح شرطاً ضرورياً من شروط وضع الخطة الزراعية .

5- استمرارية الخطة الزراعية :يتصف التخطيط بصورة عامة باستمرارية منهجيته وعدم توقف رسم خططه وذلك لأهميته في البناء والتغيير، إن اضطلاعه بأثر مهم في وضع خطط متصلة مبنية على دراسة الواقع المراد تطويره من خلال ديناميكية تلك الخطط واتصالها الواحدة بالأخرى، فعملية التخطيط الزراعي مثلاً لا تنتهي بوضع خطة زراعية ويكتفي بها لغرض تحقيق تنمية اقتصادية زراعية بل يأتي أثر خطط أخرى بعد الانتهاء من تنفيذ تلك الخطة بمتابعة وإشراف من قبل أجهزة.

6- التخطيط، فالخطط الخمسية على سبيل المثال التي وضعت للقطاع الزراعي من 1981- 1985 تعد خطة خمسية عند الانتهاء منها لتعد خطة خمسية أخرى تبدأ من 1986- 1990 وهكذا تتواصل هذه الخطط لتؤتي بثمار كل خطة للخطة التي تليها.

مراحل وضع الخطة الزراعية

هناك مجموعة من المراحل تتم دراستها عند وضع الخطة الزراعية، وهذه المراحل بعضها يسبق تنفيذ الخطة والبعض الآخر يرافق عملية تنفيذها ويمكن ذكر تلك المراحل فيما يأتي:

1- تحديد أهداف الخطة : على راسمي السياسة الزراعية عند صياغة خططهم الزراعية أن يضعوا نصب أعينهم مجموعة من الاستراتيجيات التي يحدد من خلالها طبيعة أهداف الخطة وغالباً ما تتضمن نوعين من الأهداف :أهداف رئيسة تعالج هذا التفاوت بين دخول المجتمع الريفي والمجتمع المدني وأهداف فرعية تقضي بأن تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكي تكون خطط محددة الأهداف وواضحة المعالم وتتناسب وإمكانات الواقع .

2- تحديد الأهداف التفصيلية الشاملة للخطة: بعد أن تم تحديد الأهداف العامة للإستراتيجيات بشكل عام، لا بد أن ندخل في تفاصيل دقيقة وشاملة لتحديد أهداف الخطة في المرحلة اللاحقة لمعرفة كيف يتم تحديد أهداف النمو للنشاطات الزراعية المختلفة داخل القطاع الزراعي، حيث تختلف هذه الموارد باختلاف أنواعها،فهي تعد من الموارد القائمة والمتوقعة خلال تنفيذ الخطة وتعد أهدافاً تفصيلية شاملة للخطة .

3- ضرورة الحصول على البيانات : عند القيام بعملية تحديد الأهداف لا بد من أن تكون هناك متسع من المعلومات والبيانات الكافية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وعلاقة هذه القطاعات الإنتاجية منها مع مكونات الاستثمار في كل قطاع من هذه القطاعات، للتعرف من خلال ذلك على مجمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل قطاع لغرض التحري عن وضعه الراهن ومعدلات نموه وحجم متطلباته من الموارد والمستلزمات المختلفة، الأمر الذي يجعلنا من خلال تلك المعرفة الواضحة لكل هذه المعطيات باختيار الإجراءات المناسبة لطبيعة الاستثمار في هذا النشاط أو ذاك .

4- تعيين الوسائل اللازمة البديلة لتحديد مسار الأهداف : بعد الحصول على البيانات المطلوبة للشروع في اختيار الأهداف، لا بد من اختيار وسائل معينة أو بديلة لتحديد نوعية تلك الأهداف وفق معايير تعبر عن الاختيار الأفضل لتلك الأهداف، وهنا لا بد أن نحدد بعضاً من هذه الوسائل حيث يتم تعيينها في المقام الأول ويتم إختيار وسائل بديلة في المقام الثاني .

من خلال ما تم ذكره من مراحل لوضع خطة معينة يحدد من خلالها المسار الذي يسلكه القطاع الاقتصادي الذي تقع ضمن أهدافه العملية التخطيطية هذه، وعلى أساس أن لكل خطة ما يميزها من غيرها من مسارات أو أهداف تتطلع في تحقيقها تجاه قطاعها الاقتصادي أو تجاه الاقتصاد القومي الذي يضم كل هذه القطاعات، فإن عملية الانتقال نحو بلوغ أهداف الخطة يتوقف إلى درجة ما، على مراحل وضع تلك الخطة والآليات والوسائل المستخدمة في عملية التنفيذ.

الفصل الرابع عشر

اقتصاديات الأرض

مفهوم اقتصاديات الأرض

يعرف مفهوم اقتصاديات الأرض بأنه ذلك العلم الذي يتناول دراسة الموارد الأرضية باختلاف أنواعها ومصادرها وعلاقتها بالإنسان من حيث استعمالاته لها ودراسة خصائصها ومميزاتها وكذلك التعرف على المشكلات التي تواجهها هذه الموارد من حيث ندرتها النسبية ومميزاتها الطبيعية والمكانية.

إن علم اقتصاديات الأرض هو أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهتم أيضاً بدراسة المشكلات التي تصاحب استغلال الإنسان للأراضي الزراعية وما ينجم عنها من اهتمامات اقتصادية واجتماعية، حيث يهدف في النهاية إلى زيادة وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . لذا يعالج هذا العلم كثير من المشكلات المتعلقة بالتكاليف والأسعار والدخول وأساليب استغلال وتنظيم الموارد الأرضية باعتبارها أحد عناصر الإنتاج الرئيسة. كذلك يتناول هذا العلم دراسة الأراضي ومشكلات استغلالها سواء في القطاع الزراعي كان ذلك أم في قطاعات أخرى غير زراعية.

ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم اقتصاديات الأرض يختلف عن فروع كثيرة في الاقتصاد الزراعي مثل إدارة المزارع على الرغم من أنه يركز أساساً على عنصر الإدارة باعتباره العامل الإستراتيجي في اقتصاديات الموارد الزراعية، كما أن عنصر إدارة الأعمال المزرعية يركز على المشكلات الإدارية للوحدة الإنتاجية الفردية في المزرعة . إلا أن مفهوم اقتصاديات الأرض يركز أحياناً على خواص التربة الطبيعية وموقعها ودرجة خصوبتها ونوع المؤسسات التي تتحكم باستعمالاتها.

ومن الجدير بالذكر يمكن أن نبحث مفهوم اقتصاديات الأرض وفق علاقات متبادلة ما بين الإنسان وما موجود من موارد طبيعية في حدود استغلاله ضمن مجموعة من المحددات الطبيعية والبيولوجية والتنظيمية . حيث تؤثر تلك المحددات بشكل مباشر أو غير مباشر على الظروف المؤثرة على كفاءة استغلال الإنسان للموارد الطبيعية، فالمحددات الطبيعية تنعكس آثارها من خلال الظروف المناخية وتضاريس وسطح التربة وموقع الموارد الأرضية، أما المحددات البيولوجية المؤثرة على استغلال الموارد الأرضية كانتشار الآفات والحشرات والأمراض، وأخيراً المحددات التنظيمية التي هي عبارة عن مجموعة من القوانين والأنظمة التي تشرع لاستغلال الموارد الطبيعية التي تختلف من مجتمع لآخر.

وظائف الأرض وخصائصها

تتعدد وظائف الأرض حسب استعمالاتها الاقتصادية وتقسم حسب تلك الوظائف على مجموعة من الأنواع:

1- تقسيم وظائف الأرض حسب استعمالاتها الزراعية :

أ- أراضٍ لزراعة النباتات الاقتصادية .

ب - أراضٍ مخصصة للرعي والكلأ.

ج - أراضٍ مكسوة بالغابات والأحراش.

وجميع هذه الأصناف تتسم بأنها أراضٍ ذات جذب اقتصادي وتدخل جميعها في نطاق الاستعمال الزراعي ولها تأثير اقتصادي ينعكس على مجموعة من الصفات التي تتميز بها سواء كان منها استعمال يمثل مساحات كبيرة من الموارد الأرضية أو يعتمد على الظروف الطبيعية والبيولوجية أو بحاجة ماسة جداً إلى مقادير كبيرة نسبياً من رأس المال في العملية الإنتاجية .

2- تقسيم وظائف الأرض نسبة إلى الأغراض الحضرية، تتميز هذه الاستعمالات بارتفاع أثمانها وذلك لأنها تستعمل لأغراض السكن في المرتبة الأولى، واستعمالها يكون ضئيلاً جداً إذا ما قورن بالاستعمالات الأخرى.

3- تقسيم الموارد الأرضية نسبة إلى استعمال طرق المواصلات :

ويتمثل هذا الاستعمال في ما يستعمل من الأرض لطرق المواصلات المختلفة، كالطرقات العامة والخاصة والسكك الحديد وغيرها من الطرق المعبدة وغير المعبدة التي

تستخدم في النقل والمواصلات، ويتميز هذا النوع من ارتفاع رأس المال المستثمر لأجله مقارنة مع غيره من الاستعمالات الأخرى لعنصر الأرض .

4- تقسيم الموارد الأرضية نسبة إلى ما تحتوي من المعادن: يستعمل هذا النوع من الاستعمالات الأرضية إلى ما تحتويه باطن الترب من معادن مختلفة ومناجم وآبار للبترول، وتعد هذه المناطق من أغنى الموارد الأرضية وتتسم دائماً بالندرة النسبية.

5- تقسيم الموارد الأرضية نسبةً إلى الأغراض الترفيهية: ويشمل هذا النوع على الموارد الأرضية المخصصة للأغراض الترفيهية كالمتنزهات والمنتجعات والشواطئ وغيرها من الأماكن المخصصة لإقامة المناطق الترفيهية وحدائق الزينة.

خصائص الأرض

تتميز الأرض بخصائص من غيرها وبسبب هذه الخصائص التي اتسمت بها برزت الأهمية الاقتصادية لها وذلك من خلال أهمية الموقع الذي يتحكم بأهميتها الإستراتيجية وتأثيره على نمط الإنتاج، وقربه وبعده من مراكز الإنتاج والتسويق الأمر الذي ينعكس ذلك على حجم التكاليف الإنتاجية أو التسويقية . ومن أهم تلك الخصائص التي تتميز بها الأرض هي :

1- إن مساحة الأرض ثابتة أي أنها تتميز بثبات العرض ومحدوديته وبالإمكان زيادة عوامل الإنتاج الأخرى التي تساهم في العملية الإنتاجية دون استجابة عنصر الأرض لهذه الزيادة .

2- تعد الأرض هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ولم يكن للإنسان أي دخل في إنتاجها . علماً أنها تمثل مجموعة من القيم الاقتصادية المختلفة.

3- تختلف من بقعة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر حيث ينعدم تجانسها وتتعدد أنواعها وهذا سر اختلاف أقيامها.

4- ثبات موقعها وعدم القدرة على نقل أجزائها من مكان إلى آخر .

5- الأرض عنصر غير قابل للانتهاء والنضوب، فهي مورد إنتاجي دائم العطاء.

الملكية الزراعية

تعرف الملكية بأنها العلاقة بين الإنسان والأشياء الأخرى وقد تنظم هذه العلاقة وفق قوانين معينة في ظل حماية سلطة ما، وتعد الملكية الزراعية هي إحدى هذه المجاميع من الحقوق التي تقرها وتحافظ عليها الدولة لأنها تمثل شريحة واسعة من المجتمع وتشتمل هذه الحقوق على حق البيع والرهن والإيصاء به إلى الورثة وكذلك حق الاستعمال والاستغلال من قبل المالك صاحب حق التصرف.

وتتسم الملكية بمجموعة من الخصائص تميزها بما يأتي:

1- تتميز الملكية بأنها مظهر إنساني: أي أن الملكية حصراً بالإنسان، فكل الكائنات الأخرى سواء كائنات حية كانت أم جماد لا يحق لها أن تمتلك الأشياء.

2- توفر أكثر من عنصر بشري : حيث لا معنى للملكية عندما يكون هناك إنسان واحد دون منافس أو منازع، حيث تتوضح الملكية عندما لا يستطيع أحد الاستيلاء أو تملك شيء بعهدة شخص آخر.

3- الملكية مجموعة من الحقوق: ويعني ذلك بأن امتلاك الإنسان لشيء ما، اكتساب مجموعة من الحقوق التي يمارسها في ملكيته لذلك الشيء.

عناصر الملكية:

للملكية عنصران أساسيان وهما:

أولاً- حق الاستعمال والاستغلال: بموجب هذا الحق يمنح المالك إمكان الحصول على استعمال أو استغلال ما يملك وذلك باستعماله بشكل مباشر كاستخدامه للأرض الزراعية كأن يقوم بحراثة الأرض وزراعتها والاستفادة من حاصلاتها أو يمتلك الحق بإيجار ذلك الحق والاستفادة من استئجاره.

ثانياً- حق التصرف: ويمتلك المالك حق التصرف بما يملكه من حقوق كالرهن والبيع والهبة والوقف وأي حق آخر له يضمن التصرف بما يملكه .

اكتساب الملكية :

هناك مجموعة من الطرق التي بالإمكان أن تكتسب بها ملكية الأشياء وهي كما يأتي :

1- طريقة الاستيلاء : وهذه الطريقة تستخدم في تملك الأشياء غير المملوكة لأحد مثل عملية الصيد البري أو الصيد البحري، أو عملية استيلاء على أراضٍ متروكة لم تؤل ملكيتها لأحد ما .

2- انتقال الملكية بطريقة الشراء.

3- انتقال الملكية بطريقة الهبة .

4- انتقال الملكية بطريقة الإرث.

5- انتقال الملكية بحق الشفعة.

6- طريقة انتقال الملكية بالالتصاق.

قيود الملكية :

أحياناً لا تعد الملكية بضمن مفهومها الاقتصادي وحدة معنوية مطلقة، وأصبحت لها مفاهيم حديثة، وتطور هذا المفهوم مع تطور الزمن لتصبح له قيود كثيرة تحد من حقوقه في الاستعمال والاستغلال لما يمتلكه من أشياء، وذلك من خلال تشريعات قد شرعت بما يتعلق من حماية المصلحة العامة أو ما يسمى بالصالح العام وانعكست تلك التشريعات على حدود الملكية الخاصة وأصبحت في أغلب الأحيان بأنها ملكية غير مطلقة ومن أشكال تلك القيود والمحددات التي وضعت هي :

1- نزع الملكية الخاصة للصالح العام .

2- القيود التي تخضع لصالح الأمن العام أو الصحة العامة .

3- قيود أخرى من شأنها تنظيم عمليات الإنتاج والاستغلال للأراضي الزراعية، كزراعة بعض المحاصيل أو إنتقال الحاصلات الزراعية أو الحيوانات من منطقة إلى منطقة أخرى .

4- قيود مراعاة الإلتزام بحسن الجيرة.

تطور نظام الملكية الزراعية في العراق

لقد ارتبط الإنتاج الزراعي بنظام الملكية للأراضي الزراعية في العراق منذ القدم، وقد إنعكس هذا التطور على الإنتاج و الإنتاجية لأغلب المحاصيل الزراعية . إن نظام الملكية للأراضي والقوانين التي سايرت هذا النظام قد تركت بصمات واضحة في عملية التطور لإنتاج وإنتاجية هذه المحاصيل وقد أدى في أحيان كثيرة بأن تتدهور عمليات

إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب قوانين الملكية وما تؤول إليه، مما يدفعنا إلى القول أنه آن الأوان بإعادة النظر في كثير من هذه القوانين والقرارات الخاصة بملكية الأراضي الزراعية وحقوق التصرف بها، لكي تسهم هذه التغييرات بدفع عجلة التقدم والتطور الزراعي نحو طموحات أفضل في تلبية الطلب المتفاقم على السلع والحاصلات الزراعية.

فالعلاقات الإنتاجية قد سايرت النظم والقوانين الزراعية منذ القدم في العراق، وقد يجدر بنا أن نتعرف على حقائق متواضعة عن تاريخ وتطور نظام الأراضي الزراعية وتحديداً منذ الفتح الإسلامي إلى تاريخنا الحديث . فالعراق أحد الدول التي فتحت من قبل المسلمين وكانت حينها توزع الأراضي التي يستولى عليها بالحرب بين المحاربين . وأثناء خلافة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) غير من آلية توزيع هذه الأراضي وحصر ملكيتها بيد الدولة وأعطى حق استغلالها لأصحابها شريطة أن يدفعوا ما يسمى ضريبة (الخراج)، والخراج بمفهومنا الاقتصادي هو أجر لقاء استغلال الأرض وليس المقصود به ضريبة عليها . وعليه تصبح كل الأراضي الخراجية هي بمثابة أراضي أميرية . ودخل مفهوم جديد (فكرة الوقف) أي اقتطاع قطعة معينة من الأرض لاستعمال الدخل المتأتي منها لأغراض خيرية عامة، بينما تبقى ملكية الرقبة للدولة . فبقيت الأمور تسير بهذا الشكل لحين العهد الأموي، وبسبب إنشغال الدولة آنذاك بالفتوحات الإسلامية وتطوير العمارة وغيرها من مظاهر التطور الحضاري فلم تعط أهمية للأراضي الزراعية، وقد إنجرت الدولة العباسية إلى منحى آخر وهو تكوين الإقطاعيات الكبيرة، حيث سيطرت بعض العائلات المتنفذة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وعظم نفوذها ومن ثمة انشغال الدولة لمحاربة هذه الطبقة لإعادة هيبتها باسترجاع سطوتها على أراضٍ زراعية كثيرة قد نهبت منها بهذه الطريقة، وكل هذه التصرفات في ملكية الأراضي قد انعكست على تطور إنتاج وإنتاجية المحاصيل الزراعية آنذاك. أما الدولة العثمانية بعد امتلاكها إلى تركة ثقيلة من مشكلات الملكية الزراعية وما تؤول إليه من إخفاقات كثيرة في عمليات الإنتاج الزراعي فضلاً عن إنشغال هذه الدولة بالحروب وعدم اهتمامها بكثير من الأمور الاقتصادية ولا سيما الزراعة بالرغم من اهتمام هذه الدولة بالجانب الإداري لهذه الأراضي، حيث انشغلت الدولة ببعض الأمور التي ليست لها علاقة بتطور الإنتاج . فكانت الدولة مثلاً مهتمة بضريبة الأرض أكثر من اهتمامها بإنتاج وإنتاجية الأرض وعملية استصلاح الأرض

والعناية بها . ولم تفكر بشكل جدي في عملية استثمار الأراضي الزراعية، فكانت توزع مساحات كبيرة من الأراضي إلى أشخاص بعيدين عن الزراعة وذلك لكسب ولائاتهم، وعند ضعف الدولة العثمانية وانهيار كثير من أنظمتها الإدارية، أخذ الكثير بالإدعاء بملكية الأراضي التي يزرعونها في حين كانت الدولة تعد جميع الأراضي ملكاً لها، مما أدى أن تورث الدولة العراقية الحديثة مشكلات ملكية الأراضي الزراعية . وجرت محاولات عديدة لدراسة أحكام الأراضي ووضع حد للتصرف بملكيات الأراضي الزراعية وكانت أول محاولة هي في سنة 1930 حيث استدعى الخبير البريطاني آرنست داوسن لدراسة أحكام الأراضي وقد قدم تقريره المشهور حيث عُدَّ وثيقة تأريخية مهمة ومن ضمن ما وضعه في تقريره أن رأى اختلافاً حاداً في حقوق التصرف في الأراضي مما خلق حالة من الفوضى وعدم الاطمئنان فانعكس ذلك الوضع على تخلف الزراعة وتدمير الأراض الزراعية، وفقدان عنصر الأمن، وقد وجد أن الدولة تمتلك غالبية الأرض من الناحية القانونية ولكن التصرف الفعلي كان بيد القبائل وزعمائها. واقترح جملة من التوصيات هي : -

1- تثبيت الحقوق للمتصرفين والساكنين الفعليين لهذه الأراضي الزراعية.
2- تبقى ملكية ورقبة الأرض بيد الدولة وتعطي تفويضاً بالتصرف وحق الاستغلال للساكنين الفعليين في هذه الأراضي.
3- توزيع وتقسيم الأراضي بين أفراد العشيرة حسب العرف المحلي.
4- إنشاء دائرة متخصصة لها صفة قضائية للبت في حقوق الأراضي الزراعية.

ووفقاً لمقترحات الخبير البريطاني أصدرت الحكومة قانوناً سمي بقانون (التسوية) رقم 1950 لسنة 1932 حيث كانت له مجموعة من الأهداف أهمها تعيين أصناف من الأراضي وكذلك البت بشكل نهائي في هذه المساحات وتسجيلها بإسم أصحابها. وقد قسمت الأراضي الزراعية بموجب هذا القانون على مجموعة من الأصناف وهي :

1- **الأراضي المملوكة**:وهي الأراضي التي منح حق الاستعمال والتصرف بها، وتثبت هذه الملكية بوثائق ودلائل كونها ملكاً للمتصرف بها وهذا الصنف من الأراضي قليل جداً ومعظم هذه الأراضي يقع داخل المدن أو جوارها.

2- **الأراضي المتروكة** : وتشتمل هذه الأراضي على الأراضي التي تمتلكها الدولة وينتفع بها المجتمع في المدينة أو القرية أو مجموعة مدن أو قرى أو قصبات، وهذه أما أن تكون متروكة لعامة الناس كالطرق والأسواق والمتنزهات أو متروكة لقرية واحدة أو مجموعة من القرى كمساحات للمراعي وتكون هذه مشاعة للجميع فلا يجوز لأحد بيعها أو احتكارها أو التصرف بها.

3- **الأراضي الموقوفة**: وتكون هذه الأراضي على نوعين هما :

أ- أراضي الأوقاف الصحيحة وهذه توقف من قبل أصحابها وهي في الأصل أراضٍ مملوكة، فتصبح رقبتها وحقوق التصرف فيها موقوفة، وتطبق أحكامها وفق الشريعة الإسلامية .

ب- أراضي الأوقاف غير الصحيحة: وتكون مجموعة الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية التي أوقفت من قبل الحكام والسلاطين أو غيرهم من أصحاب السلطة وخصصوا منافعها العائدة إلى الدولة من رسوم أميرية إلى جهة ما .

5- **الأراضي الأميرية** : وهذه تشتمل على الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة وحق التصرف بها أما أن يبقى بيد الدولة أو أن تفوضه إلى الأشخاص أو تمنحه باللزمة وتشتمل هذه الأراضي على:-

أ- أراضٍ أميرية مفوضة بالطابو : وهذه الأراضي التي أعطت الدولة حق التصرف بها إلى الأشخاص مقابل بدل مسجل يعرف (بالطابو) . وذلك لوجود وثائق لدى أصحابها تؤيد تسجيلها بأسمائهم أو أن الأرض كانت مفروسة من قبلهم بالأشجار لمدة لا تقل عن عشر سنوات أو استثمرت من قبلهم لمدة عشر سنوات باستمرار بدون ادعاء آخرين على ذلك.

ب- الأراضي الممنوحة باللزمة : وهي الأراضي الأميرية غير المفوضة التي منحت حق اللزمة لمن تصرف بها سواء زرعها أو غرسها لمدة خمس عشرة سنة قبل صدور القانون، وعدل القانون سنة 1936 فاشترط أن لا تقل مدة الاستغلال عن ثلاث سنوات متتالية.

ج- الأراضي الأميرية الصرفة: وهذا الصنف من الأراضي تعود رقبتها إلى الدولة ولم تفوض بالطابو ولم تمنح باللزمة، وتسجل هذه الأراضي باسم وزارة المالية التي تمتلك الحق بتأجيرها لمدة معينة من الزمن.

6- **الأراضي الموات:** وتعرف هذه الأراضي بالأراضي الخالية وفق الشريعة الإسلامية وهي لا تقع تحت ملكية أو تصرف أحد ولم تترك أو تخصص لمنطقة من المناطق . وقد نص القانون المدني العراقي في المادة 1186 على أنه يجوز لكل عراقي أن يستولي بإذن من الحكومة على الأراضي الموات دون مقابل في المناطق المسموح بها ، فيثبت له عليها حق التصرف إذا قام بإحيائها وتسجل بإسمه بالطابو.

وقد أنجزت تسوية الأراضي لغاية ثورة 14تموز لعام 1958 ما يقارب (83.5) مليون دونم من إجمالي المساحة البالغ(96.5) مليون دونم التي تمت تسويتها، وأن الجزء الأكبر من هذه المساحة غير قابل للزراعة وخاصة الجزء الذي يعود للدولة الذي يسمى بالأراضي الأميرية الصرفة.

الاستعمال الحدي الكثيف والخفيف للأراضي الزراعية

يعد عنصر الأرض الوسيلة الإنتاجية الأساسية في الإنتاج الزراعي، فهو المكان الذي تجري عليه العملية الإنتاجية، أي أنه الأساس المادي الذي ترتكز عليه معظم النشاطات البشرية. وقد تختلف أهمية هذا العنصر باختلاف الاستعمال وكذلك مدى تأثر هذا الاستعمال بظروف ومتغيرات كثيرة من أهمها الظروف الطبيعية والبايولوجية والتنظيمية، ومن الطبيعي فإنه يمكن ترتيب الاستعمالات المختلفة الممكنة لعنصر الأرض وفقاً للعائد المتحصل عليه من هذه الاستعمالات. لذلك يعد أفضل استعمال لهذا العنصر هو الاستعمال الأمثل الذي يحقق أعلى طاقة استعمالية لهذا المورد.

إن أي نوع من أنواع الاستعمال الحدي لعنصر الأرض سواء استعمالاً كثيفاً كان أم خفيفاً يعني الكثافة الاستعمالية للموارد الأرضية لذلك تعبر هذه الكثافة الاستعمالية عن النسبة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في مساحة معينة من عنصر الأرض ومساحة تلك الرقعة من هذه الموارد، فإذا زادت هذه النسبة حينئذ يقال إن الاستعمال الحدي خفيف للأراضي. ولهذا المدى من الكثافة، فإن الزراعة تقسم على نوعين رئيسين هما الاستعمال الكثيف والاستعمال الخفيف، فالزراعة كثيفة إذا ارتفعت نسبة عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وتكون الزراعة خفيفة إذا انخفضت هذه النسبة . ومن الجدير بالذكر أن الاستعمال الكثيف دائماً يسود المناطق ذات الكثافة السكانية، حيث أن زيادة السكان تنعكس على عاملين أولهما زيادة الطلب على المنتجات الغذائية

وثانيهما انخفاض أجور العمال، وهذان العاملان يؤديان إلى الحصول على أكبر كمية من الإنتاج الزراعي وإلى تكثيف استعمال عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) في حين تسود الزراعة الخفيفة في المناطق غير الآهلة بالسكان، حيث تقترن بانخفاض المستويات السعرية لعنصر الأرض وارتفاع المستويات السعرية لعناصر الإنتاج الأخرى. ويتميز كل من الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة بخصائص تميزها من بعضها البعض الآخر وتتسم الزراعة الكثيفة بالخصائص الآتية:

1- توفر الأيدي العاملة وذلك لانتشار هذا النوع من الزراعة في المناطق المكتظة بالسكان.

2- ارتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية، حيث ترتفع إنتاجية الوحدة الزراعية بسبب ارتفاع قيمة الأرض وذلك لضغط السكان على المواد الغذائية.

3- عدم توافر الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة: أما الزراعة الخفيفة فهي تتسم بالخصائص الآتية:

1- وفرة الأراضي الزراعية الرخيصة.

2- وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات والمكائن.

3- وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين.

4- سهولة نقل المحاصيل إلى الأسواق وانخفاض تكاليف النقل.

من خلال ما تم تبيانه من أن أسعار عناصر الإنتاج وخاصة عنصر الأرض لها أهمية كبيرة في درجة تكثيف استعمال هذا العنصر ويمكن توضيح هذا التأثير من خلال الشكل البياني لمنحنيات التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية لأربع درجات من عنصر الأرض متمثلة بـ (أ – ب – جـ - د). ويتضح أن منحنيات متوسط التكاليف ترتفع إلى أعلى كلما انتقلنا من الأرض (أ) إلى الأرض (ب) إلى الأرض (ج) و(د) وهكذا . وهذا يعني أن تكاليف الإنتاج ترتفع بالتدريج كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى من هذه الأراضي وذلك بالترتيب السابق،وإذا فرض أن مستوى سعر الناتج النهائي محدد عند المستوى (س) فإن الحجم الأمثل للإنتاج الذي يتحدد عند مستوى تعادل كل من التكاليف الحدية والإيراد الحدي يكون عند النقطة (هـ) نسبة للأرض (أ) وعند النقطة (و) نسبة للأرض (ب)، وعند النقطة (ز) نسبة للأرض(ج)، في حين تحقق الأرض (د) خسارة إذا أنتجت عند هذا المستوى

السعري . ومن الشكل رقم (1) يتبين أن كل من الأرض (أ) والأرض (ب) تحقق ربحاً عند المستوى السعري (س) ويطلق على كل منهما تعبير (أرض فوق الحدية)، في حين لا تحقق الأرض (ج) ربحاً أو خسارة فيطلق عليها(أرض حدية)، وفي هذه الحالة يطلق على الأرض (د) التي تحقق خسارة لدى المستوى السعري (س) (أرض تحت الحدية) .

وإذا فرض أن ارتفع الطلب على الناتج النهائي ومن ثم ارتفع المستوى السعري لهذا الناتج من (س) إلى (س¯) فإن هذا الارتفاع السعري يؤدي إلى زيادة الكمية التي تنتجها الوحدة من الأرض (ج) من (ز) إلى (ز¯) هذا فضلاً عن دخول الأرض (د) في العملية الإنتاجية وإنتاج الكمية (ي) . بمعنى آخر تحول الأرض (ج) من أرض حدية إلى الأرض فوق حدية، وتحول الأرض(د) من أرض تحت الحدية إلى أرض حدية. ويمكن القول إنه من الطبيعي، أن زيادة الإنتاج في الوحدة الأرضية نتيجة ارتفاع أسعار النواتج النهائية لا يتحقق إلا بزيادة تكثيف استعمال عناصر الإنتاج في هذه الوحدة الأرضية وهذا يعني أن ارتفاع المستويات السعرية للنواتج النهائية، قد أدى إلى ارتفاع الكثافة الاستعمالية للموارد الأرضية والعكس هو الصحيح.

شكل رقم (1)

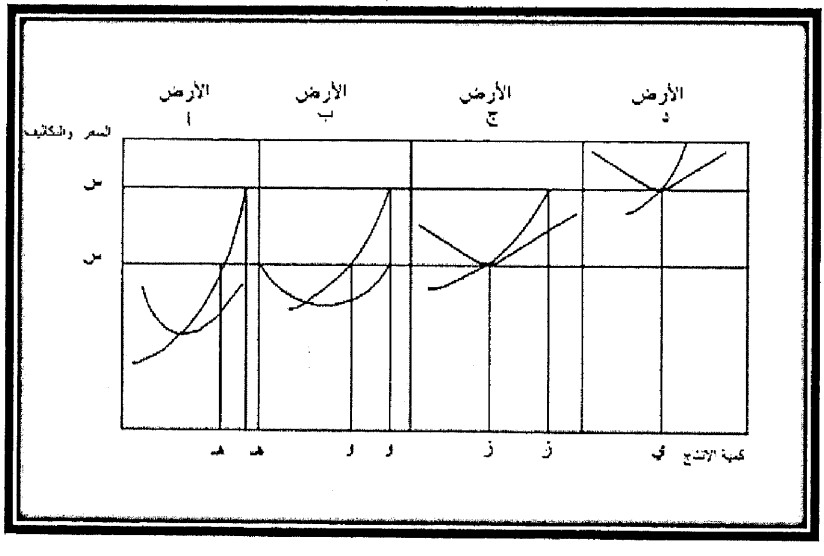

شكرا

لحسن

الاستماع